

لماذا يتسلك لبنان سلم الدول الفاشلة؟

عبد الحليم فضل الله

2007/06/30

نشرت مجلة Foreign policy في عددها الأخير (تموز/آب) الدليل السنوي الثالث للدول الفاشلة، الذي تعده بالتعاون مع "الصندوق من أجل السلام"، ويصنف الدليل أوضاع 177 دولة، وفق تقسيم يظهر مدى هشاشة أو متانة أوضاعها، معتمداً على حوالي 12000 مصدر للمعلومات، جمعت في الفترة الواقعة بين شهري أيار وكانون الأول من العام الماضي. ويصف الدليل الدول التي تسجل أكثر من 60 نقطة بأنها في أوضاع حرجة أو شديدة الحرج، وما بين 30 و59.9 بأنها مستقرة وما دون 30 نقطة بشديدة الاستقرار.

يعتمد الدليل مفهوماً مركباً للاستقرار يلخص نتائج 12 مؤشراً فرعياً؛ خمسة مؤشرات اجتماعية هي: الأوضاع الديموغرافية، اللاجئين، نزع الموارد البشرية، التمييز بين المجموعات، الخدمات العامة وشبكات الأمان؛ ومؤشرين اقتصاديين: استمرار التنمية وعدالتها، نتائج الاقتصاد الكلي، وخمسة مؤشرات سياسية هي: الفساد والثقة بالنخب الحاكمة، حقوق الإنسان، تشرذم النخب وتقسيم المؤسسات بين الفئات المتنافسة، هيمنة جماعات الضغط على السلطة، والتدخل الأجنبي.

شغل لبنان المرتبة 28 في دليل 2007، مقترباً من نادي الدول العشرين الأقل استقراراً، ومحققاً أعلى معدلات التراجع العالمية في مقياس الاستقرار بواقع 11.9 نقطة، وقد تركز هذا التراجع في المؤشرات الاجتماعية ومؤشر التدخل الأجنبي، وإلى حد ما في مؤشري التنمية والاستقرار الاقتصادي. وفي المحصلة الإجمالية سجّل لبنان 92.4 نقطة في مقابل 113 للسودان الدولة التي تصدرت لائحة الدول الفاشلة، وبذلك يكون الدولة العربية الأكثر هشاشة بعد كل من العراق والسودان تليه بفارق كبير مصر وسوريا وهو يلي في الترتيب مباشرة الكونغو وسريلانكا.

إنّ ما يجذب لبنان بحسب الدليل إلى الأسفل هو التدهور المتزامن على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حيث كانت المؤشرات الأسوأ في المجالات المرتبطة بالمشاكل البنوية للنظام السياسي، كالتمييز بين المجموعات (المرتبة الثامنة بين الدول الأكثر تمييزاً)، والتدخل الأجنبي (المرتبة السابعة)، وانهيار سلطة الدولة وحكم القانون (المرتبة الثامنة)، كما بدا أنّ لبنان يتعرض بشدة لنزع الموارد البشرية، ويعاني من تخلع النخب والمؤسسات. ومع أن ترتيبه في المؤشرات الاقتصادية كان أفضل، فقد حقق نتائج أقل من تلك التي سجلتها دول أدنى ترتيباً في دليل التنمية البشرية، مثل الكاميرون، أنغولا، إيران، ونيجيريا، ولنلتقت هنا إلى أنّ

الدليل أخذ بحسابه الأزمات الطارئة في المجال الاقتصادي من دون أن يلحظ بالأهمية نفسها الأزمات المستوطنة والمزمنة، ومن دون أن يدقق في مفهوم الاستقرار، وإلا كان ترتيب لبنان متأخراً بالمقارنة مع تقديرات التقرير.

يتوقع للبنان بناء على ما تقدم أن يستمر في تسلق سلّم الدول الفاشلة ما لم يعالج المجموعات التالية من المشاكل:

- المجموعة الأولى مشكلات تأسيسية تتعلق ببناء الدولة وعلى الأخص: تجديد النخبة الحاكمة، القضاء على التمييز، توحيد الدولة، ومنع التدخل الخارجي.
- المجموعة الثانية بنوية، وخصوصاً منها: الحد من نزف الموارد البشرية، حل مشكلة الهجرات الداخلية الناتجة عن التنمية غير المتوازنة، وتطوير النظام الاقتصادي/الاجتماعي.
- المجموعة الثالثة سياسية؛ وتتمثل بضعف القدرة على إدارة واحتواء الأزمات.

إن تحليل النتائج السلبية التي سجلها لبنان في الدليل، يظهر أن معضلة الدول الفاشلة، ومن بينها لبنان، تتسم بالتالي:

- الترابط بين الأزمات؛ أي أنّ معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي شرط لتحقيق أهداف سياسية، كالححد من وهن السلطة والخروج من التبعية، في حين أن "تشغيلاً" خاطئاً للعملية الديمقراطية سينتج سياسات اقتصادية وإنمائية لا تتطابق مع حاجات وتطلعات الغالبية العظمى من السكان. يشمل الترابط أيضاً العلاقة بين الشأن المحلي الصرف والخيارات الإستراتيجية، فالتمييز بين الجماعات وضعف سلطة الدولة مثلاً لا يمكن عزلهما في لبنان عن تنامي النفوذ الأجنبي، والانزلاق نحو "محور الاعتدال" الملتحق بالسياسات الأميركية في المنطقة.

- خارجية الحلول؛ بمعنى أن الخروج من دورة الفشل غير ممكن دون تدخلات خارجية مكثفة، هذا مع العلم أن القيود التي تضعها المؤسسات الدولية والدول كبرى على الدول المأزومة، سلبتها حقوقاً سيادية وأفققتها السيطرة على قرارها الوطني من دون أن توصلها إلى بر الأمان أو تساعد على التعافي التام والدائم.

- التجدد التلقائي للمشكلات؛ إن تزامن الهشاشة الزائدة مع فائض في التدخلات الأجنبية ينمي في الدول الفاشلة آليات لتكرار الأزمات، فما أن تنتهي المفاعيل المباشرة للمعالجات حتى تطل العوارض من جديد. خذ مثلاً تجارب الدول التي وقعت في فخ المديونية والدول قيد التحول في أوروبا الشرقية أو تلك التي تعاني من الاحتلال.

- بنيوية الأزمات؛ إنّ عوامل الفشل لا تكمن في سياسات عابرة أو أزمات طارئة، بل في البناء السياسي والاقتصادي العام، وهذا ما يعني أن إخراج لبنان من دوامة الفشل تتطلب إعادة النظر بكيفية اتخاذ القرار وتجديد النخب الحاكمة وتطوير الرؤية العامة للموقع والدور.

لا ننكر في الختام أنّ "دليل الدول الفاشلة" FSI خاضع للنقاش من نواح عدة من بينها: عدم كفاية المؤشرات، تغليب عناصر سياسية وتغييب أخرى، التركيز على المشكلات العابرة أكثر من المشكلات المزمّنة... مع ذلك فإنه يقدم إثباتاً جديداً على أنّ سياسات ما بعد الطائف التي أعلنت عزمها على جعل لبنان "جوهرة المشرق" أقحمته عوضاً عن ذلك في نادي المجتمعات الأقل استقراراً، وستستمر مكانة هذا البلد بالانحدار نحو القاع ما لم تتخذ قرارات حاسمة وجريئة بالإصلاح على الصعد المختلفة.